أمهلت الحكومة حتى الاربعاء للرد على المقترح وسط رفض نيابي لـ «شرائح الكهرباء»

«المالية» البرلمانية: فلسان لأول 6 آلاف كيلو واط .. و5 فلوس لكل كيلو زائد

الشايع مترئسا اعضاء اللجنة المالية

الوزير الجسار اثناء الاجتماع

كتب مصطفى كامل

- الشايع : هناك نسبة استهلاك زائدة عن الحاجة الفعلية وفق الاحصائيات الحكومية تقدر بما يقارب 30%
- العازمي : مضاعفة الأسعار إلى أربعة أضعاف أمر لا يمكن قبوله وغير عادل نهائياً
- نتمنى من الحكومة ألا تكون حلولها لمشكلة العجز المالي على حساب الشعب
- طرحنا الكثير من الحلول الواقعية والمنطقية ولكن الحكومة لا تريد أن تسمع سوى صوتها
- الهدية : المقترح يتنافي مع الأهداف المعلنة من أن المطلوب هو الترشيد وليس جباية الأموال
- مطلوب عمل اصلاحات اقتصادية مبتكرة لحل مشكلة العجز المالي دون اللجوء الى الحلول التقليدية

امهلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار حتى يوم "بعد غد" الاربعاء لتقديم الرأي الحكومي في الشرائح المقترحه من قبلها بشأن تغيير سعر تعرفة استهلاك الكهرباء والماء.

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع في تصريح صحفي يوم امس "تقدمنا في اللجنة المالية بتصور بشأن تعديل تعرفة اسعار الكهرباء والماء مغايرة تماما لما قدم من الحكومة بشأن السكن الخاص وبما لايترتب عليه اي ضرر بذوي الدخل المحدود والمتوسط".

وذكر الشايع ان الإحصائيات الحكومية تشير الى ان معدل متوسط استهلاك "البيت" الحكومي تقدر ٦ آلاف كيلو واط في حين يرتفع معدل متوسط الاستهلاك بالوحدة السكنية "القسيمة" الى ما دون ١٠ آلاف كيلو واط ،مشيرا الى انه وفي جميع الاحوال سواء بالبيت او القسيمة هناك نسبة استهلاك زائدة عن الحاجة الفعلية وفق الاحصائيات الحكومية تقدر بما يقارب ٣٠٪ من اجمالي الاستهلاك للكهرباء والماء.

وأوضح الشايع ان اللجنة اقترحت تحديد تعرفة اول ٦ آلاف كيلو واط بواقع فلسين وبما لايؤثر على ذوي الدخل المتوسط والمحدود في حال ارتفاع استهلاك الكهرباء عن الستة آلاف فإن الزائد عنها يقدر وفق الشريحة الثانية بواقع ٥ افلاس لكل كيلوواط فوق ٦ آلاف.

وبين الشايع ان تكلفة ما يزيد عن ١٢ الف كيلو واط ستقدر بما يقارب ٤٥ دينار دون ترشيد الاستهلاك الزائد والمقدر حكوميا بـ٣٠ ٪ وفي حال الترشيد سيكون اجمالي فاتورة من يستهل ما يقترب ١٢ الف كيلو واط لا تتجاوز ٣٥ دينار.

ونوه الشايع الى ان وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار ابلغ اللجنة انه لا يستطيع ابداء الرأي الحكومي بالمقترح المقدم من قبل اللجنة قبل عرضة على لجنة الدعوم الحكومية مشيرا الى انه وعد اللجنة بتزويدها بالرد الحكومي على المقترح خلال إجتماع يوم الاربعاء المقبل.

وعلى صعيد متصل تواصل الرفض النيابي العنيف لمقترح الحكومة بشأن " شرائح الكهرباء "

فمن جانبة اكد النائب د.احمد مطيع العازمي بانه سيقف ضد مشروع شرائح الكهرباء الحكومي بصورته الحالية لما فيه من مبالغات في معدل الأسعار ستضر بالمواطنين.

وقال إن مضاعفة الأسعار إلى أربعة اضعاف أمر لا يمكن قبوله فهو سيضر بشكل مباشر بجيوب المواطنين إضافة إلى انه غير عادل نهائيا فالمواطنين مختلفين في مداخيلهم وكذلك استخدامهم للكهرباء ونتمنى من الحكومة الا تكون حلولها لمشكلة العجز المالي على حساب الشعب و بهذه الصورة الغير واقعية التي حتما ستجابه بالرفض الشعبي قبل النيابي.

واضاف ان ثمة اثار جانبية اخرى لهذا المشروع ومنها ارتفاع الأسعار بشكل عام بما فيها أسعار العقارات والإيجارات مما سيسبب ازمة نحن في غنى عنها فلماذا تدخل الحكومة البلد في دوامة من المشاكل والأزمات في الوقت الذي طرحنا فيه الكثير من الحلول الواقعية والمنطقية ووضعناها على طاولتها ولكن يبدو أن الحكومة لا تريد أن تسمع سوى صدى صوتها للأسف.

واكد انه سيقف مع زملائه الرافضين لهذا المشروع الذي يمثل جانبا من الأطروحات الحكومية الغير مدروسة والبعيدة كل البعد عن الواقع مؤكدا أنه سيحرص على تبيان وجهة نظره في هذا المشروع بتفصيل أكثر في قاعة عبدالله السالم وسيقدم حلوله ومقترحاته البديلة وسيضعها على طاولة النقاش في مجلس الأمة.

ومن جانبة اكد النائب محمد الهدية رفضه للمقترح الحكومي بخصوص زيادة تعرفة الكهرباء والماء والتي ستصل إلى أربعة اضعاف سعرها الحالي.

وقال الهدية في تصريح صحفي ان هذا المقترح يتنافي مع الأهداف المعلنة من الحكومة من أن المطلوب هو الترشيد وليس جباية الأموال، كما ان هذا المقترح سيؤدي الى ارتفاع أسعار الإيجارات وزيادة في اسعار السلع الاساسية.

واشار الهدية الى ان هذا المقترح لا يمكن قبوله فهو سيضر بشكل مباشر بجيوب المواطنين مشددا على ان النواب سيكون لهم موقف من هذا المقترح والذي لا ينسجم مع رؤى الإصلاح الاقتصادي حيث أن الإصلاح لا يكون على حساب المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

واردف: على الحكومة عمل اصلاحات اقتصادية مبتكرة لحل مشكلة العجز المالي دون اللجوء الى الحلول التقليدية العقيمة وغير المدروسة والتي تتمثل في زيادة الأسعار على المواطن باي شكل وباية طريقة.

واكد الهدية ان هذا المقترح لن يمر في مجلس الامة وسيتصدى له مع زملاءه النواب مؤكدا ان الاعضاء لن يسمحوا بالمساس بجيوب المواطنين.

أقام مأدبة غداء على شرف نظيرة التشيكي والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات بمبنى مجلس الأمة

الغانم بحث مع همشيك العلاقات الثنائية

مرزوق الغانم

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس محادثات رسمية مع رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك جان هماشيك والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال المحادثات استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات لا سيما المتعلقة بالجانب البرلماني إضافة إلى تنسيق المواقف بينهما في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

كما بحث الجانبان عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وتطورات الأوضاع على الساحتين الاقليمية والدولية.

وحضر المحادثات نائب رئيس مجلس الأمة رئيس بعثة الشرف المرافقة مبارك بنيه الخريتج والنواب عبدالله المعيوف ومبارك الحريص وسعدون حماد العتيبي وسفير دولة الكويت لدى جمهورية التشيك أيمن العدساني وسفير جمهورية التشيك لدى دولة الكويت مارتن فينك. وعقب المحادثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف هماشيك والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات بمبنى مجلس الأمة حضرها عدد من النواب.

وكان رئيس مجلس النواب التشيكي قد وصل والوفد المرافق له إلى البلاد مساء امس في زيارة رسمية تستمر عدة أيام.

أكد أنها لم تنجز سوى مشروع واحد من أصل 22

الجيران : مسؤولو هيئة الشراكة بين القطاعين لا يمتلكون رؤية واضحة لطبيعة عملهم

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

استغرب عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الدكتور عبدالرحمن الجيران عدم وضوح الرؤية لدى هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لافتا إلى أن أعضاء الهيئة الذين التقينا بهم في لجنة الميزانيات غير مدركين لماهية عمل الهيئة وتفاصيله والمهام المناط بهم.

وقال الجيران في تصريح صحافي إن القائمين على الهيئة لا يمتلكون رؤية واضحة لطبيعة عملهم ووظيفتهم الاجتماعية التي من المفترض ان تقوم على ركيزتين منع الإضرار بالصالح العام ومنع إساءة استعمال الحق وهم الغرض من إقامة المشروع.

وطالب الجيران إعادة النظر في آلية عمل هيئة الشراكة وعدم اعتماد الرتابة والنمطية في إدارة المشاريع موضحا أن تقرير ديوان المحاسبة المتعلق بهيئة الشراكة يحتوي على الكثير من الملاحظات وأبرزها أن الهيئة لم تنجز سوى مشروعا واحدا من أصل ٢٢ مشروعا داعيا عدم الجنوح نحو الاشتراكية أو التطرّف باتجاه الرأسمالية خصوصا أن الكويت بلد مسلم ونظامها قائم على توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

استغرب صمت العبدالله عن الإساءة لـ«الفتوى والتشريع»

الطريجي : الحكومة تراوغ في «الأنابيب النفطية» ورضوخ الصالح يضعه أمام استحقاقات دستورية

استغرب النائب د. عبد الله الطريجي أسلوب الحكومة في التعاطي مع المشاريع التنموية المختلفة والعقود المبرمة مع الشركات مشيرا في هذا الصدد إلى أن صفقة الأنابيب النفطية تمثل واحدة من صور التخبط الحكومي والرضوخ أمام الضغوط والإبتزاز.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أن من المؤسف رؤية هذا التردد الحكومي الذي ينعكس سلبا على التوجه الرامي إلى إطلاق المشاريع التنموية وإنعاش الوضع الإقتصادي في البلاد.

وتساءل الطريجي ما "السر" وراء عدم مضي صفقة الأنابيب النفطية وفق الآلية القانونية والمستندية المعمول بها في الدولة ؟ ولماذا تتم عرقلتها رغم استيفائها كل الشروط ومرورها في المراحل الرقابية اللازمة ؟

وإذا أشار الطريجي إلى حق الحكومة في الاستئناس برأي الفتوى والتشريع إلا أنه شدد في المقابل على رفضه أي محاولة حكومية للبحث عن مخرج من خلال هذه الإحالة لسلب حق المستثمر الذي حصل على الصفقة بشكل قانوني ومحاولة "تنفيع" آخرين بسبب الضغوط النيابية وغيرها التي تمارس على الحكومة.

وأكد الطريجي أن نائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح أمام اختبار حقيقي لجديته في تطبيق القانون محذرا من أن رضوخه أمام الضغوط سيضعه أمام استحقاقات دستورية وقانونية لن تجد في مجلس الأمة من يعارضها من الأعضاء الذين لن يدخروا جهدا من أجل سيادة دولة القانون والمؤسسات لا شريعة المتنفذين الذين يريدون الإنقلاب على القانون ودولة المؤسسات . واستغرب الطريجي " صمت " وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله أمام الإساءة التي تعرضت لها إدارة الفتوى والتشريع – التي يرأسها المستشار الفاضل صلاح المسعد – باتهامها من أحد الأعضاء بعدم الحيادية وقال هل سكوت الوزير العبد الله يعني إقرارا منه بما جاء في هذا الإتهام؟ أم أننا سنسمع منه ردا وتبيانا يفند الإتهام ويحفظ للناس كراماتهم.

الحضور اثناء الاجتماع

الخميس وزير الداخلية: ما الأسباب القانونية وراء عدم نشر صور متهمي «خلية العبدلي» الإرهابية ؟

علي الخميس

تقدم النائب علي الخميس بسؤال إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن نشر صور المشتبه بهم في القضايا، وقال في سؤاله:

لقد اولى دستور دولة الكويت والعديد من التشريعات القائمة أهمية للضمانات والحقوق للمواطنين وبالأخص تلك المتعلقة بحقوقهم المرتبطة بعملية التحقيق معهم او مساءلتهم في حال وجود مخالفة للقانون إلا ان الاحداث الاخيرة والمرتبطة بعمل الاجهزة التابعه لوزارة الداخلية اخلت بهذه الحقوق بما تمارسه من صور التجاوز على تلك الحقوق او عدم القيام بما يتطلبه القانون من خلال الانتقائية في نشر صور المشتبه به في قيامهم بأعمال مخالفة للقانون فنجد ان وزارة الداخلية سعت مشكورة لضبط المتهمون في جريمة مسجد الامام الصادق ثم نشر صورهم للجمهور اعلاميا في حين لم تقم بذات التصرف مع المتهمين في قضية الخلية الارهابية (العبدلي) على نحو مستغرب وغير مفهوم كما ان وزارة الداخلية في حالات اخرى عرضت صور لعدد من المتهمين بشكل فردي بسبب مخالفتهم للقانون وامتنعت عن ذات التصرف لأطراف اخرى الامر الذي يثير الدهشة والاستغراب.

لذا يرجى تزويدي بالاتي:

1 –ماهي الاسباب القانونية التي منعت وزارة الداخلية من عرض ونشر صور المتهمين في قضية الخلية الارهابية (العبدلي) اسوة بما قامت به مع نشر صور المتهمون في قضية تفجير مسجد الامام الصادق.

2 –ماهي الاسباب القانونية التي دفعت الوزارة الى نشر صور المتهمين (عمر العريمان) و(سالم الدوسري) مؤخرا مع ان الوزارة في جرائم اخرى لم تنشر صور المتهمين على الرغم من خطورة تلك الجرائم على الدولة والمجتمع.

3 –هل يوجد قانون او لائحة او قرار تنظيمي في الوزارة يحدد الية نشر صور المتهمين في القضايا المنظورة في ادارة التحقيقات او النيابة او المحاكم . وهل تحدد تلك التشريعات والانظمة من بيده قرار نشر تلك الصور من عدمه في الوزارة مع تزويدنا بكافة النظم والقرارات والتشريعات المتعلقة بهذا الامر.

4 –الكويت طرف مشارك وموقع على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي تؤكد كما ورد في الدستور الكويتي على ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته عبر القضاء وكفالة الضمانات للمتهمين . لذا يرجى تزويدي بكافة مالبدته المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان الدولية والمحلية بشأن تجاوزات الاجهزة الامنية لحقوق المتهمين و رد الوزارة عليها ان وجد خلال السنتين الماضيتين وحتى تاريخه.